مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة
اسم الكاتب: أ.د. علاء الدين عادل الرفاتي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3184
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 07:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩١ مجلد ٣٠ لسنة ٢٠٠٨
ص ص[١٣٧ -١٦٣]

دور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني
دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة

الدكتور علاء الدين عادل الرفاتي
أستاذ الاقتصاد المساعد
عميد كلية التجارة
الجامعة الإسلامية في غزة
فلسطين

المستخلص

تهدف الدراسة إلى توضيح دور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني بالاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة موجهة إلى المصارف العاملة في قطاع غزة- فلسطين بلغ عددها (٤٢) استبانة، وبلغت الردود (٣٦) استبانة صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها (٨٥.٧١%).

ومن نتائج هذه الدراسة أن الآثار المترتبة على غسيل الأموال تؤدي إلى ضرب وزعزعت الاقتصاد الوطني والدولي، كما تؤدي إلى ضرب وتخريب المشاريع الاقتصادية الناجحة، كما تعمل على إحداث تذبذبات وهزات في الأسواق المالية ولاسيما الناشئة عنها، مما يؤدي إلى انهيار النظام المالي.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة غسيل الأموال والجرائم الاقتصادية الأخرى بصفة عامة، توجد عصابات دولية تتخذ لها مقرات متعددة في دول مختلفة كعصابات التهريب وتزوير النقد. وضرورة عقد دورات وندوات مستمرة أثناء الخدمة لموظفي البنوك في مجال أخلاقيات الوظيفة العامة والمساءلة العامة، تكفل محتوياتها توعيتهم بقيامهم بواجباتهم نحو مكافحة غسيل الأموال القذرة.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٥/٢٣ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٨/١٢

The Role of Banks in Fighting the Phenomenon of Money Laundering For Protecting the National Economy: Applied Study on the Banks At Gaza-Province - Palestine

AlaaAldin A. Al – Rifaty (PhD)
Dean and Assistant Professor of Economics
College of Commerce
Islamic University in Gaza – Palastine

ABSTRACT

The current study aims at identifying the role of banks in fighting the phenomenon of money laundering to protect the national economy. The study depended upon the theoretical and previous studies to achieve the objectives of the study. A questionnaire has been designed, addressed to the working banks in Gaza Province - Palestine. The questionnaires were (42), the respondents were (36) acceptable for analysis which represented (85.71%). The results of the study showed the effects arising from money laundering are to upset the national and international economy. It also leads to the destruction of the successful economic projects. The vibration of the financial markets especially the growing up projects may lead to the failure of the financial system. The researcher introduced many recommendations. The most important among them is:

It is necessary to regional and international cooperation to fight money laundering and other economic crimes. This is because there are international bands having locations in different countries, such as currency fraud bands. The necessity of opening workshops during the service of bank's employees in ethics of public employment and public investigation the may enable them to support the fighting of money laundering.

المقدمة

تعد ظاهرة غسيل الأموال مظهراً من مظاهر الجريمة المنظمة التي تتضمن الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة على حدٍ سواء، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة تبعاً للعولمة السياسية والاقتصادية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد استرعت ظاهرة غسيل الأموال اهتمام الحكومات والرأي العام والمجتمع الدولي إلى ضرورة مكافحة هذه الآفة التي تتعارض أساساً مع المفاهيم الإنسانية والأخلاقية والدينية. وزاد من تسارع وانتشار هذه الظاهرة تغلغل العولمة السياسية والاقتصادية وسيطرة رأس المال على القرار السياسي وسيادة الدول على أراضيها ، لأن العالم أصبح بمثابة قرية صغيرة موحدة معلوماتياً ومتضامنة ولو على مضض بخصوص محاربة ظاهرة غسيل الأموال، لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني والعالمي وعدم استقرار الأسواق المالية. (صدقي، ٢٠٠٤)، (الحمود، ٢٠٠٠).

وتفشت هذه الظاهرة مع زيادة تقدم وسائل تقنيات المعلومات بفضل ما توفره من طرائق حسابية متطورة، وأخذت دائرة ظاهرة غسيل الأموال تتسع باستغلال نتائج الثورة التكنولوجية. (الخريشة، ٢٠٠٦).

ولهذا فإننا نجد أن المصارف هي صمام الأمان وعنصر الاستقطاب المساعد في تنفيذ غسيل الأموال، وتبعاً لذلك إظهارها وكأنها مال حلال لا شبهة فيه، علماً أن الحرام كل لا يتجزأ، ولا يتم التركيز على عنصر وإغفال عنصر آخر، لأن المخالفات الناشئة عن جرائم المخدرات والخطف والقرصنة وجرائم البيئة والمتاجرة في الأسلحة والذخائر وكذلك الرشوة والاختلاس والاحتيال وخيانة الأمانة كلها من العناصر التي يحاربها الدين والشريعة الإسلامية، ولأن العدالة النابعة من الفقه الإسلامي لا تتغير بتغير الأهواء والأمزجة، فمن بين الآثار المترتبة على جريمة غسيل الأموال تبرز زعزعة الاقتصاد الوطني والدولي ،وضرب المشروعات الاقتصادية الناجحة ، وزيادة الثراء الفاحش من دون بذل أي جهد مع ما يتبعه من تبذير الأموال والفساد الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي. (أبو علاء، ٢٠٠٥)، (Michael Levi, 2000).

ولكون عمليات غسيل الأموال تشكل عبئاً ثقيلاً على الدول بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخطورة هذه العمليات على البنوك الدولية ومصارفنا المحلية على وجه الخصوص، إذ إن مصدر تلك الأموال التي يتم غسلها من عوائد تجارة المخدرات والفساد والاختلاسات، والرقيق الأبيض...الخ، وهي أموال غير نظيفة أصلاً يراد غسلها وتنظيفها تمهيداً للاستفادة منها. وبما أن المصارف هي العنصر الرئيس في عمليات غسيل الأموال بوصفها الحلقة التي تدور فيها تلك العمليات.

وهي المستهدف الرئيس من قبل عصابات غسيل الأموال، ولهذا فإن هذه الدراسة تبحث في مدى مسؤولية المصارف الوطنية من ظاهرة غسيل الأموال في مواجهة تلك العمليات سواء من جهة التشريعات الوطنية أو من خلال الاتفاقيات الدولية وتوصيات بازل والمجموعة الدولية للعمل المالي وغيرها. (Jack Blum, A., 1999).ولهذا أصبحت المؤسسات المالية والمصرفية في نظر العصابات الجُرمية ملاذاً مالياً آمناً لأموالهم القذرة غير المشروعة، الأمر الذي أصبحت معه السرية المصرفية تحت المحك نتيجة تنامي ظاهرة غسيل الأموال بشكل كبير جداً. وهذا ما دعى المجتمع الدولي إلى بذل العديد من الجهود في سبيل مكافحة عمليات غسيل الأموال التي أصبحت تشكل بلا شك جريمة دولية خطيرة، وكان من أهم ثمار هذه الجهود، على المستوى التشريعي الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الأخرى لعام ١٩٨٨م (قشقوش، ١٩٨٨)، (العمري، ٢٠٠٠).

مشكلة الدراسة

إن عمليات غسيل الأموال تعد بمثابة جريمة من أبرز صور الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين الحالي إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات في مجال الاتصالات والمعلومات الناتجة عن الثورة التكنولوجية، وهذه الجريمة تخفي في طياتها آثار الجريمة المنظمة التي تكون آثارها مادية ومالية وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد الوطني برمته وكذلك المجتمع الإنساني ولاسيما المجتمع العربي الإسلامي، فالعمل المصرفي والمالي في تطور مستمر سواء من ناحية الربط

الإلكتروني العالمي بين البنوك أو من ناحية الوسائل البنكية المتسارعة في التطور، وهذا ما اسهم في تسريع عمليات غسيل الأموال من خلال الشبكات الإلكترونية العالمية، كذلك فإن العولمة بفضل ما توفره من سهولة لانتقال البضائع والمسافرين تنتج أموالاً نقدية تعبر الحدود ومنها أموال الجرائم التي تمقتها كل الشرائع السماوية.

والسؤال الرئيس للمشكلة ما هو دور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني؟ ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة الاتية:

١. هل لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين معلومات كاملة في التعامل مع عمليات غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني؟
٢. هل تقوم سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة بفلسطين فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني؟
٣. هل أن عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال يؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية الناجحة ويؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني؟

أهمية الدراسة

إن عمليات غسيل الأموال تمثل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني، كما أن أمرها قد استفحل وبلغت حجماً لم يُعد من الجائز التهاون بشأنها مما دفع بالحكومات والمؤسسات الدولية بدق ناقوس الخطر منها ، إذ تكاد عمليات غسيل الأموال تشكل موضوعاً دائماً في المؤتمرات الدولية، والواقع أن هذا الاهتمام تتطلبه اعتبارات الأمن القومي الاقتصادي الاجتماعي في تلك البلدان.

لذا توصف ظاهرة غسيل الأموال بأنها أخطر جرائم العصر بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي والأمني بل وحتى السياسي. ويلاحظ أن الكثير من الأوراق والكتابات التي تصدر عن البنك الدولي والصندوق الدولي في الآونة الأخيرة تولي اهتماماً متزايداً بقضايا الفساد وغسيل الأموال.

وبما أن المصارف المستهدف الرئيس في عمليات غسيل الأموال ويرجع ذلك إلى دورها في تقديم مختلف الخدمات المصرفية ولاسيما عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والشيكات السياحية (الأجنبية) والحوالات المالية بالوسائل الإلكترونية وبطاقات الائتمان وعمليات المقاصة وإدارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والأسهم وغيرها، ومثل هذه العمليات بشكليها التقليدي والإلكتروني خير وسيلة لتستغل لغرض إخفاء المصدر غير المشروع للمال. ومن جهة أخرى فإن المصارف رأس حربة في مكافحة أنشطة غسيل الأموال، لحماية نفسها أولاً من المخاطر المالية والمسؤوليات القانونية المترتبة على مشاركتها في هكذا أنشطة، وللمشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة جرائم غسيل الأموال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

١. التعرف على طرائق عمليات غسيل الأموال.
٢. التعرف على الخطر الذي يهدد الاقتصاد الوطني من جراء عمليات غسيل الأموال.
٣. بيان الوسائل المستخدمة في عمليات غسيل الأموال.
٤. التعرف على الاقتصاد الخفي وأسبابه.
٥. التعرف على تحليل عمليات غسيل الأموال.
٦. التعرف على الطرائق التي تكافح من خلالها عمليات غسيل الأموال ودور المصارف فيها.
٧. بيان الجهود المبذولة من قبل المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بقطاع غزة لمكافحة غسيل الأموال.

فرضيات الدراسة

لقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها على الفرضيات الاتية:

الفرضية الأولى

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة- فلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني".

الفرضية الثانية

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة- فلسطين فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني".

الفرضية الثالثة

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني".

الدراسات السابقة

هناك فيض من الدراسات تناولت ظاهرة غسيل الأموال منها:

دراسة (عوض، ٢٠٠٣)، بعنوان: "دراسة متخصصة تكشف دور الحكومة في جرائم غسيل الأموال"، وقد بينت الدراسة أن إدارة البورصة بشكل خاطئ من أسباب تفشي هذه الظاهرة، وربطت دراسته بين قانون الكسب غير المشروع

وعمليات غسيل الأموال في كثير من هذه العمليات يشارك فيها بعض الموظفين العاملين في البنوك العامة والأجهزة الحكومية ذات الصلة بالمعاملات المالية والاقتصادية الخارجية مقابل عمولات ورشاوى تتجه لحسابات سرية خاصة بهم في الخارج، على أن يتم تحويلها على دفعات فيما بعد أو عودتها إلى البلاد وفي حالة استمرار الموظف العام في عمله يمكن سؤاله عن مصدر الأموال والثروات التي يمتلكها والتي لا تتناسب مع راتبه وهو الشيء الذي ينطبق على الوزراء. وأكدت الدراسة على أن مصادر غسيل الأموال ناتجة عن نشاط بعض العمليات الإجرامية مثل تجارة المخدرات، تجارة الآثار والدعارة، وتجارة السلاح، وجرائم الأعضاء البشرية، وجرائم التزييف.

وقد كشفت الدراسة عن أساليب غسيل الأموال وهي أن غاسلي الأموال القذرة يقومون بإيداع أموالهم لدى أي بلد خارجي متوافر فيه العديد من المزايا والتي تتمثل في عدم وجود ضرائب على الدخل، مع انعدام الرقابة على البنوك وسهولة تأسيس أو شراء الشركات والاستقرار السياسي والنقدي، مع توافر وسائل الاتصال الحديثة، كما يلجأ غاسلوا الأموال إلى الفواتير المزورة التي تتم من عمليات التصدير والاستيراد، ويقوم صاحب الأموال القذرة بإنشاء أو شراء محل تجاري يجلب منه الأموال ويقوم بالشيء نفسه في البلد التي تودع فيه الأموال، وتتمثل غسيل الأموال في هذه الحالة من شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صورية.

دراسة (السعد، ٢٠٠٣) بعنوان: "غسيل الأموال: مصرفياً، أمنياً، وقانونياً"، إذ بينت الدراسة أن أهداف المنظمات الإجرامية من عمليات غسيل الأموال بشكل أساسي هي إخفاء معالم جرائمها، باعتبار أن العائدات النقدية قد تكون هي الدليل الوحيد الذي يؤدي إلى نسبة الجريمة الأصلية إلى مرتكبيها.

ومن ناحية أخرى تهدف إلى إعادة استثمار هذه العائدات في نشاطات مستقبلية مشروعة أو غير مشروعة ولا شك أن المنظمات الإجرامية لا تنعدم الحيلة لديها في إيجاد العديد من الوسائل لغسيل أموالها القذرة، ولكن تبقى البنوك في الوقت الحاضر الوسيط الخصب والملاذ الآمن الذي تنمو فيه وتتكاثر عمليات غسيل الأموال، وبخاصة عندما تجد الأموال القذرة حضناً دافئاً من السرية المصرفية، يمنع أي جهة من الإطلاع على حسابات الزبائن. ولهذا نجد أن المرحلة الأولى من مراحل معظم عمليات غسيل الأموال تتمثل في إيداع الأموال القذرة المتحصلة من الجريمة في بنوك إحدى الدول التي تتمتع بنظام قانوني صارم السرية المصرفية ليتم بعد ذلك إعادة تحويل هذه النقود إلى الوطن الأصلي للمودعين، وبذلك يكون البنك قد قام بغسيل تلك الأموال القذرة وجعلها تبدو وكأنها أموال مشروعة.

دراسة (طاهر، ٢٠٠٢)، بعنوان: "المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات"، إذ بينت الدراسة أن ظاهرة غسيل الأموال القذرة قد تنامت مع أتساع نطاق الجرائم المنظمة، الأمر الذي استغلت معه عصابات الجرائم المنظمة، وبخاصة تجار المخدرات مزية السرية المصرفية التي توفرها تشريعات تلك الدول، في عمليات غسيل أموالهم القذرة، بقصد إدخالها في منظومة الاقتصاد المشروع ولغايات إخفاء أدلة جرائمهم والمحافظة على تلك الأموال

لتوظيفها مرة أخرى في صفقات أخرى مشروعة أو غير مشروعة. كما بينت الدراسة أيضاً أن المؤسسات المالية والمصرفية وبخاصة البنوك في نظر العصابات الجرمية ملاذاً آمناً لأموالهم القذرة، الأمر الذي أصبحت معه السرية المصرفية تحت المحك نتيجة تنامي ظاهرة غسيل الأموال بشكل كبير جداً. وهذا ما دعا المجتمع الدولي إلى بذل العديد من الجهود في سبيل مكافحة عمليات غسيل الأموال التي تشكل بلا شك جريمة دولية خطيرة ، وكان من أهم ثمار هذه الجهود على المستوى التشريعي الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الأخرى لسنة ١٩٨٨م.

دراسة (الراهون، ٢٠٠٢) بعنوان: "عمليات غسيل الأموال: مفهومها، خطورتها، واستراتيجية مكافحتها"، أكدت الدراسة أن دور عمليات غسيل الأموال القذرة في تقويض الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة هو ما تقوم به عصابات المافيا الروسية التي أصبحت تشكل دولة داخل الدولة، فقد أصبحت تدير مؤسساتها المصرفية الخاصة بها، وتدير اقتصاداً موازياً وقائماً بذاته، هذا في دولة عظمى كروسيا، فماذا يكون الحال إذا كانت الدولة من الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة.

دراسة (الأحمدي، ٢٠٠٠) بعنوان: "ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها"، وبينت الدراسة أن المنظمات الإجرامية تبحث لغايات غسيل أموالها القذرة، عن ملاذات مالية آمنة في الدول التي تتراخى فيها التشريعات، وتضعف فيها الرقابة على المؤسسات المصرفية، الأمر الذي يعني أن المنظمات الإجرامية لا تهدف من عمليات غسيل الأموال إلى مساعدة الدول النامية في تنميتها الاقتصادية بل إلى استغلال هذه الدول واتخاذها مركزاً في تحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة في إضفاء صفة الشرعية على أموالها القذرة. وهو ما يؤدي إلى إفساد العاملين في البنوك بل السيطرة على البنوك نفسها بقصد تسهيل عمليات غسيل الأموال، وهذا كله من شأنه أن يفسد سمعة المؤسسات المالية في الدولة والمسؤولين فيها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إعراض المصارف والمؤسسات المالية الكبرى عن التعامل معها.

دراسة (سيد عبد المولى، ١٩٩٦)، بعنوان: "عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية"، أذ بينت الدراسة أن ظاهرة غسيل الأموال قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، وعلى الأخص جرائم المخدرات والتهريب والرشوة والسطو المسلح واختلاس الأموال العامة والتهرب الضريبي وجميع صنوف الاتجار غير المشروع في السلع والخدمات، إذ تدر مثل هذه الجرائم على مرتكبيها أموالاً نقدية ضخمة تقدر ببلايين الدولارات سنوياً.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع، كما تم الحصول على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في مجلات علمية مُحكمة وعلى

رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالموضوع، كما تم الحصول على المعلومات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) "Statistical Program of Social Sciences"

وتتكون هذه المنهجية من الآتي:

أولاً- الدراسة النظرية

١. مقدمة

إن غسيل الأموال القذرة ليست وليدة القرن الحادي والعشرين الحالي وإنما لها جذور في الماضي، وتعد هذه الظاهرة بمثابة جريمة من أبرز صور الجريمة المنظمة في وقتنا الحاضر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطورات في مجال الاتصالات والمعلومات الناتجة عن الثورة التكنولوجية، وهذه الجريمة تخفي في طياتها آثار الجريمة المنظمة التي تكون آثارها مادية ومالية، وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد الوطني برمته وعلى المجتمع أيضاً، فالعمل المصرفي والمالي في تطور مستمر سواء من ناحية الربط الالكتروني العالمي بين البنوك أو من ناحية الوسائل البنكية المتسارعة في التطور، وهذا ما اسهم في تسريع عمليات غسيل الأموال من خلال الشبكات الإلكترونية العالمية، كذلك فإن العولمة بفضل ما توفره من سهولة لانتقال البضائع والمسافرين تنتج أموالاً نقدية تعبر الحدود، ومنها أموال الجرائم التي تمقتها كل الشرائع السماوية (أبو بصل، ٢٠٠٣).

٢. مصادر الأموال القذرة (محمود، ١٩٩٩)

١. المخدرات والمؤثرات العقلية.
٢. التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر.
٣. الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام قانون البيئة.
٤. الخطف والقرصنة والإرهاب.
٥. جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بهما من تجسس وتزوير للنقود.
٦. جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالأموال العامة والخاصة.
٧. تجارة الأعراض والدعارة وما يرتبط بهما.

٣. خصوصيات غسيل الأموال

إن أهم خصوصيات غسيل الأموال تتمثل في الآتي:

١. عمليات غسيل الأموال عبارة عن أنشطة مكملة لأنشطة رئيسة سابقة، أسفرت عن تحصيل ورسملة كميات ضخمة من الأموال غير المشروعة وضخها في النشاط الاقتصادي (حمدي، ٢٠٠١).
٢. تتميز عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة، إذ بعد أن كانت متركزة في عدد قليل من البلدان، نجد أنها قد تغلغلت في أغلب بلدان العالم، ولاسيما فيما يُعرف بالجنات الضريبية، وهي على سبيل المثال: جزيرة كوستاريكا، بنما، بليز، قبرص، موناكو، مالطا، سنغافورة، وهونج كونج ... الخ.
٣. التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصالات وغسيل الأموال، إذ تسهم هذه التكنولوجيا في تطوير عمليات غسيل الأموال بفضل التجارة الإلكترونية وما

يرتبط بها من نقود الكترونية (افتراضية)، إذ إن كتلة نقدية كبيرة تختزل في قرص الكتروني صغير ومضغوط يمكن نقله من بلد إلى بلد آخر.

٤. ارتباط غسيل الأموال بالانفتاح والتحرر الاقتصادي، ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية مع الانفتاح المالي والتجاري ونمو القطاع الخاص، وهذا ما حدث في كثير من البلدان العربية والإسلامية في بدايات التحرر الاقتصادي فيها، وتجلى ذلك من إرتجالية القوانين والثغرات التي رافقتها، فتحولت اقتصاديات الكثير من البلدان إلى زيادة الاستيراد فقط بدل استيراد وتصدير ، مما أدى إلى نزف وهروب رؤوس الأموال وظهور العلامات التجارية المُقلدة والمزيفة وتنامي الاقتصاد الموازي والخفي، وازداد الاتجاه نحو غسيل الأموال دولياً مع تحرير التجارة وتنامي التجارة الإلكترونية. (حمدي، ١٩٩٩)، (Henniessai, A. 1992).

٥. فهم قواعد اللعبة من قبل خبراء غسيل الأموال، هؤلاء الخبراء حتى وأن لم يدرسوا مجرد مبادئ الاقتصاد والقانون، إلا أنهم على دراية كبيرة بكل قواعد المراقبة والإشراف والصرف والمعاملات والجمارك. (Anllier, J. 1994).

٤. أسباب غسيل الأموال

توجد العديد من الأسباب الكامنة وراء تنامي أنشطة غسيل الأموال، لعل الرئيس منها:

١. إنتشار التهرب الضريبي والغش الضريبي وتفشي ظاهرة الديون المتعثرة التي تخفي في طياتها ما يُعرف بالقروض المتعثرة وهي المرآة العاكسة للفساد والرشوة وسرقة الأموال العامة والخاصة (الخضري، ١٩٩٧).

٢. الفساد السياسي والإداري وما ينجم عنهما من عدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى (كويرك، بدون تاريخ).

٣. القواعد الاحترازية الخفية من خلال البحث عن الأمن واكتساب الشرعية والأمان خشية المصادرة أو التجميد للأموال المراد غسيلها.

٤. التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب الزبائن وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك (مدحت، ١٩٩٧).

٥. الثغرات الواردة في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرير الاقتصاد.

٦. وجود الجنات الضريبية التي تسهل استقطاب رؤوس الأموال وضعف المُشرع الوطني في صياغة القوانين.

٥. الآثار المترتبة على جريمة غسيل الأموال

من الجدير قوله أن هناك بعض الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على الاقتصاد الموازي الخفي وعمليات غسيل الأموال وضخها في الاقتصاد الرسمي، علماً بأن هناك شبه حلقة مفرغة بين الاقتصاد الموازي الخفي وغسيل الأموال والاقتصاد الرسمي وتتجلى هذه الآثارعبر العناصر الاتية:

١. ضرب وزعزعة الاقتصاد الوطني والدولي ولاسيما ما يعرف بالاقتصاد الرسمي من طرف الموازي.
٢. ضرب وتخريب المشاريع الاقتصادية الناجحة التي تمتص البطالة وتحارب الانحرافات.
٣. تذبذب الأسواق المالية وهزها ولاسيما الناشئة منها مع انعكاس ذلك على أسعار الأسهم في الأسواق المالية وبعدها انهيار النظام المالي.
٤. الثراء الفاحش من دون زيادة الموارد الإنتاجية أو الفعالية في خلق القيمة المضافة.
٥. التبذير المُبالغ فيه للأموال العامة وما ينتج عن ذلك من فساد أخلاقي واجتماعي واقتصادي.

٦. علاقة غسيل الأموال بتسيير البنوك

تؤثر نوعية الإدارة البنكية على نتائج أعماله، ويكون هذا التأثير ناجماً عن مدى إرتباط الإدارة البنكية بالإدارة العلمية ولاسيما منهج فعالية الإدارة بالأهداف في البنوك من حيث مبادئها ومقوماتها بحيث يكون هذا الارتباط هو الذي يوضح مدى الإرتجالية والعشوائية والرداءة أو الجودة والفعالية، ومن هذا المنطلق، فقد نجد أن هناك تزايداً في غسيل الأموال من دون أن يتفطن له المصدر المصرفي (العلالي، ٢٠٠٠) خاصة إذا لم يكن مدعماً بتكوين بنكي مقبول، لأن إدارة البنك تعني التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة، وأن غياب هذه العناصر يزيد من التزييف للحقائق واستنباط الأكاذيب وهدر الكفاءات وظهور البطانات السيئة والعصابات المجرمة التي لا تعترف إلا بالماديات على حساب الإبداع في العمل، ولهذا تحدث إنعكاسات تبرز عبر سوء الإدارة البنكية، ومن أهم هذه الأشكال التسيب واللامبالاة نذكر منها ما يأتي:

١. سوء الإدارة الفنية الائتمانية.
٢. سيطرة اليأس والإحباط الإداري وإفشاء الأسرار البنكية (عمار، ٢٠٠٥).
٣. تكوين بطانات سوء وتحالفات أساسها الفتنة والشقاق (غالب، ٢٠٠٠).

٧. كيفية غسيل الأموال

في دراسة قام بها ج. كويك عام (١٩٩٦) يذكر جملة من الطرائق والوسائل يتم عبرها القيام بعمليات غسيل الأموال، وهي كما يأتي:

١. تعدد الودائع الصغيرة بحيث تقل كل وديعة عنها عن الحد الأدنى الذي يشترط الإبلاغ عنه لزيادة التمويه.
٢. التلاعب في فواتير التصدير والتزوير في خطابات اعتماد الواردات وتصريحات الجمارك مما يمكن من إخفاء التحويلات عبر الحدود مثل عوائد تجارة المخدرات.
٣. المقايضة: الممتلكات المسروقة كالآثار والسيارات والجواهر والمعادن النفيسة تتم مبادلتها عبر الحدود المحلية والإقليمية مقابل سلع ومواد غير قانونية حتى وأن كانت من نتاج القرصنة وقمع الملكية الفكرية (عبد الخالق، ١٩٩٧).

١. عمليات الائتمان الموازية: يمكن استخدامها لتفادي التعامل مع الاقتصاد الرسمي، باستثناء الاستخدام النهائي للعوائد الصافية للنشاط غير القانوني لشراء سلع وخدمات يتم تسويقها بصورة قانونية (القسوسي، ٢٠٠٢).
٢. قد لا تكون التحويلات البرقية بين البنوك خاضعة للإبلاغ عن غسيل الأموال ومن ثم، فإن رشوة المسؤولين في البنوك يمكن أن تسهل إخفاء التحويلات الكبيرة غير القانونية بين الحسابات.

٨. دور المصارف الفعال في محاربة غسيل الأموال

هناك عدد من الوسائل البنكية التي تحد من تنامي ظاهرة غسيل الأموال، وتتمثل الإجراءات الواجب القيام بها بالاتي:

١. تدريب علمي وفكري للإطارات البنكية مع تزويدها بكل المستجدات المعلوماتية العالمية في مجال كشف التدليس والاحتيال والمغالطات. (محمود، ٢٠٠٤).
٢. التحري المتواصل عن سير المنتوجات المصرفية ولاسيما تلك التي تدخل فيها كمية من النقود الإلكترونية، وكذلك مراقبة الاقتراض، وإعادة الاقتراض بقصد الحصول على المعلومات الضرورية عن الزبون الذي يطالب بقروض مقابل ضمانات ورهونات وغير ذلك.
٣. ضرورة وضع حدود للمسؤوليات والمهام لإيجاد نوع من الرقابة الفعالة، وهذا ما يكبح من استخدام المتحايلين والمجرمين للتسهيلات البنكية في سبيل غسيل الأموال والإفلات من السلطات الرقابية. (كامل، ٢٠٠١).
٤. ضرورة إلتزام موظفي البنوك بمختلف رتبهم ومختلف مواقعهم في مراكز المسؤولية بالمبادئ الأساسية التي سبقت الإشارة إليها والمتعلقة بأساليب مكافحة غسيل الأموال. (محمدين، ٢٠٠١).
٥. لابد من تعميق أواصر التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام الاقتصادي وغسيل الأموال خدمة للمجتمع الدولي والإنسانية جمعاء.

ثانياً- الدراسة الميدانية

منهج الدراسة

إضافة للمنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي اللذين تناولتهما الدراسة في إطارها النظري، فإن لهذه الدراسة بُعداً ميدانياً تطبيقياً يتعلق بالوقوف على دور المصارف في مكافحة غسيل الأموال لحماية الاقتصاد الوطني، من خلال الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

مجتمع وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك والمصارف العاملة في قطاع غزة وفروعها وعددها (٤٢) مصرفاً وفرعاً، وتشتمل عينة الدراسة على (٤٢) مصرفاً فرعاً، تم توزيع الاستبانات عليها وهي تمثل المجتمع الأصلي، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل وتم استرجاع (٣٦) استبانة صالحة للتحليل، وتمثل نسبة مئوية قدرها (٨٥.٧١%)، وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً للأبحاث المماثلة.

أداة البحث

قام الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية التطبيقية في جمع البيانات واستخدام أسلوب قائمة الاستبيان، وهي أكثر الأساليب ملاءمة في مثل هذا النوع من البحوث.

الجدول ١

عدد الاستبانات الموزعة على البنوك والمصارف وفروعها وعدد الردود ونسبتها المئوية

م	الإيضاحات	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الردود	النسبة المئوية
١	البنوك المحلية والخارجية في قطاع غزة	٣	٣	%٧.١٤
٢	فروع البنوك المحلية والخارجية في قطاع غزة	٣٩	٣٣	%٧٨.٥٧
المجموع الكلي		**٤٢**	**٣٦**	**%٨٥.٧١**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، نشرة البنوك في عام ٢٠٠٥.

تم استخدام الاستبانة بوصفها إحدى أدوات الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة على ثلاثة مجالات بالشكل الآتي:

المجال الأول: يبين العلاقة بين توافر المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني، ويتكون من ١٢ فقرة.

المجال الثاني: يبين العلاقة بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة-فلسطين، فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني، ويتكون من ٦ فقرات.

المجال الثالث: يبين العلاقة بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، ويتكون من ٩ فقرة.

وبذلك يكون عدد فقرات القسم الثاني ٢٧ فقرة، وقد كانت إجابات كل فقرة على وفق مقياس ليكارت الخماسي بالشكل الآتي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	٥	٤	٣	٢	١

صدق الاستبيان وثباتها

قام الباحث بتقنين فقرات الاختبار وذلك للتأكد من صدقه وثباته بالشكل الآتي:

صدق فقرات الاختبار

قام الباحث بالتأكد من صدق فقرات الاختبار بطريقتين.

١. صدق المحكمين

عرض الباحث الاختبار على مجموعة من المحكمين تألفت من (١٠) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في أنموذج تم إعداده، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من (٨) محكمين، وعدلت إذا وافق عليها من (٦-٨) من المحكمين، ورفضت إذا وافق عليها أقل من (٥) محكمين، وبذلك خرج الاختبار في صورته النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

٢. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاختبار

وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة حجمها ٣٠ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

الجدول ١ يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (العلاقة بين توافر المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ٢

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (العلاقة بين توافر المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	هل لدى موظفي البنك المعرفة والمعلومات الكافية في التعامل مع عمليات غسيل الأموال؟	٠.٤٨٨	٠.٠٠٦
٢	لديكم سلطات وتفويض لتنفيذ القوانين والتشريعات للتحقيق في غسيل الأموال من مصادرها المختلفة.	٠.٧١٧	٠.٠٠٠
٣	تحصلون حالياً أو حصلتم من قبل على أي مساعدة فنية تتعلق بأي جانب من جوانب الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال.	٠.٥٢٢	٠.٠٠٣
٤	تحتاجون إلى مساعدة في تقوية نظام العناية الواجبة في التحقق من هوية الزبائن وحفظ السجلات.	٠.٦٥٥	٠.٠٠٠
٥	تحتاجون إلى مساعدة لتقوية إطار الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في نطاق اختصاصكم.	٠.٥٠٠	٠.٠٠٥
٦	يحمي القانون لديكم الكيانات المبلغة والعاملين فيها من المساءلة المحتملة عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بغسيل الأموال.	٠.٣٧٣	٠.٠٤٣
٧	يحتفظ البنك بنظم رقابة داخلية للكشف عن مصادر غسيل الأموال.	٠.٥٤٧	٠.٠٠٢

مسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٨	تحتاجون إلى مساعدة في تقوية نظام الضوابط الداخلية في البنك بالنسبة لمكافحة غسيل الأموال.	٠.٤٩٧	٠.٠٠٥
٩	يحتفظ قسم الأوراق المالية بنظم رقابة داخلية بالبنك للكشف عن عمليات غسيل الأموال.	٠.٧٩٧	٠.٠٠٠
١٠	تعتقدون أن موظف البنك لديكم بحاجة إلى تدريب على برامج مكافحة غسيل الأموال.	٠.٦٢٤	٠.٠٠٠
١١	عند تنفيذ أوامر تحويلات مالية هل يحتفظ البنك بمعلومات لمن ترسل إليه الحوالة.	٠.٧٤٧	٠.٠٠٠
١٢	تعتقد بأنه من الضروري التزام موظفي البنوك بالمبادئ الأساسية المتعلقة بأساليب غسيل الأموال.	٠.٣٦٤	٠.٠٤٨

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١

الجدول ٢ يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (العلاقة بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة- فلسطين، فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ٣

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (العلاقة بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة- فلسطين، فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	هل لدى جهات الرقابة في سلطة النقد الفلسطينية حق التفتيش على القطاع المصرفي فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال؟	٠.٨٠٤	٠.٠٠٠
٢	تتوافر لدى الهيئات الرقابية في سلطة النقد الفلسطينية وغيرها سلطة طلب معلومات أو تقارير من القطاع المصرفي.	٠.٧٣٥	٠.٠٠٠
٣	هل وضعت الجهات الرقابية والتنظيمية في سلطة النقد الفلسطينية برامج رقابية تستند إلى حجم المخاطرة فيما يتعلق بظاهرة مكافحة غسيل الأموال.	٠.٦٢٥	٠.٠٠٠
٤	هل قدمت الجهات الرقابية والتنظيمية في سلطة النقد الفلسطينية مبادئ إرشادية للبنوك فيما يتعلق بالكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بخصوص غسيل الأموال.	٠.٦٨٠	٠.٠٠٠
٥	هل تحتاج سلطة النقد الفلسطينية مساعدة فنية في إعداد مبادئ إرشادية بشأن تطبيق التدابير الوطنية والدولية بسبب حداثة عمل سلطة النقد فيما يتعلق بظاهرة مكافحة غسيل الأموال.	٠.٦٨٢	٠.٠٠٠

مسلسل	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٦	إن تراخي إصدار التشريعات والقوانين من قبل سلطة النقد الفلسطينية من شأنه أن يُضعف الرقابة على البنوك ويساعد على وجود ملاذ آمن للمنظمات الإجرامية التي تبحث عن غسيل أموالها القذرة.	٠.٨٤٠	٠.٠٠٠

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١

الجدول ٣ يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (العلاقة بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول ٤

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	عمليات غسيل الأموال هي كميات ضخمة من الأموال غير المشروعة وضخها في النشاط الاقتصادي من دون وجود التزام حقيقي من البنوك وسلطة النقد في مواجهتها والتصدي لها.	٠.٦٤١	٠.٠٠٠
٢	ساهمت التكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصالات في تطوير عمليات غسيل الأموال بفضل التجارة الإلكترونية مما يستدعي من البنوك وسلطة النقد الفلسطينية أن تشدد الرقابة على تحركات الأموال ونقلها من جهة لأخرى.	٠.٧٤٢	٠.٠٠٠
٣	إن ارتجالية القوانين في البلاد العربية لجلب الأموال وضخها في الاقتصاد الوطني، قد ساعد على وجود عمليات غسيل الأموال القذرة.	٠.٧٥٣	٠.٠٠٠
٤	إن الفساد السياسي والإداري وما ينجم عنهما من عدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى أدى إلى انهيار المؤسسات المالية والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني.	٠.٧٥٣	٠.٠٠٠

مسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٥	التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، أدى إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني.	٠.٧٤٢	٠.٠٠٠
٦	إن وجود ثغرات في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرر الاقتصاد، قد أدى إلى زيادة غسيل الأموال، كما أثر على الاقتصاد الوطني سلباً.	٠.٦٢٠	٠.٠٠٠
٧	إن التبذير المبالغ فيه وما ينتج عن ذلك من فساد أخلاقي واجتماعي واقتصادي قد ساهم سلباً على الاقتصاد الوطني.	٠.٧٤٨	٠.٠٠٠
٨	إن ضرورة وضع حدود للمسئوليات والمهام لإيجاد نوع من الرقابة الفعالة من قبل البنوك وسلطة النقد الفلسطينية يساعد على مكافحة غسيل الأموال.	٠.٧١٦	٠.٠٠٠
٩	إن قيام البنوك وسلطة النقد الفلسطينية بتعميق أواصر التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام الاقتصادي وغسيل الأموال يساهم في خدمة المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء.	٠.٧٤٨	٠.٠٠٠

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١

ثبات الاستبانة Reliability

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة الآتية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ إذ ر معامل الارتباط وقد بين الجدول ٤ يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان.

٢. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة بوصفها طريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول ٤ أن معاملات الثبات مرتفعة لفقرات الاستبانة.

الجدول ٥

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية والفا كرونباخ)

المجال	عدد الفقرات	طريقة التجزئة النصفية			طريقة الفا كرونباخ
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية	
الأول	١٢	٠.٦٨٤٥	٠.٨١٢٧	٠.٠٠٠	٠.٧٩٨٥
الثاني	٦	٠.٨٥١٤	٠.٩١٩٧	٠.٠٠٠	٠.٩٢٥٤
الثالث	٩	٠.٨٣٥٥	٠.٩١٠٤	٠.٠٠٠	٠.٩١٧٤

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١

المعالجات الإحصائية

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
٤. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

١. اختبار One sample T test.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول ٥ نتائج الاختبار ، إذ تبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اكبر من ٠.٠٥($sig. > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول ٦

اختبار التوزيع الطبيعي(One-Sample K-S)

المجال	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
الأول	١.٢٧٧	٠.٠٧٦
الثاني	٠.٨٨٩	٠.٤٠٨
الثالث	٠.٧٠٣	٠.٧٠٦
جميع المجالات	٠.٩١١	٠.٣٧٨

إختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة والجداول الآتية تحتوي على المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٩، (أو مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي اكبر من ٦٠%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٩،(أو مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠ %)، وتكون آراء العينة في محتوى الفقرة محايدة إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر ٠.٠٥.

الفرضية الأولى

"لا توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين توافر المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني".

يبين الجدول ٧ أن الوزن النسبي لجميع فقرات المجال الأول أكبر من "٦٠%" ومستوى المعنوية لكل فقرة أقل من ٠.٠٥ ، مما يعني أن آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يتفقون على أنهم يحتاجون إلى مساعدة في تقوية نظام العناية الواجبة في التحقق من هوية الزبائن وحفظ السجلات، ويحصلون حالياً أو حصلتم من قبل على أي مساعدة فنية تتعلق بأي جانب من جوانب الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال، ويحتاجون إلى مساعدة لتقوية إطار الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في نطاق اختصاصكم، وأنه لدى موظفي البنك المعرفة والمعلومات الكافية في التعامل مع عمليات غسيل الأموال، ولديهم سلطات وتفويض لتنفيذ القوانين والتشريعات للتحقيق في غسيل الأموال من مصادرها المختلفة ويعتقدون أن موظفي البنوك لديهم بحاجة إلى تدريب على برامج مكافحة غسيل الأموال، وعند تنفيذ أوامر تحويلات مالية فان البنك يحتفظ بمعلومات لمن ترسل إليه الحوالة، ويحتفظ البنك بنظم رقابة داخلية للكشف عن مصادر غسيل الأموال، ويحتفظ قسم الأوراق المالية بنظم رقابة داخلية بالبنك للكشف عن عمليات غسيل الأموال، ويحتاجون إلى مساعدة في تقوية نظام الضوابط الداخلية في البنك بالنسبة لمكافحة غسيل الأموال، ويعتقدون بأنه من الضروري التزام موظفي البنوك بالمبادئ الأساسية المتعلقة بأساليب غسيل الأموال، ويعتقدون بأن القانون يحمي لديهم الكيانات المبلغة والعاملين فيها من المساءلة المحتملة عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بغسيل الأموال.

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات هذا المجال ٨٦.٧% ومستوى المعنوية يساوى ٠.٠ وهو أقل من ٠.٠٥ قيمة t المحسوبة تساوي ١٠٠.٢١١، وهو أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٩ عند درجة حرية "١١٠"، مما يؤكد رفض الفرضية، أي أنه توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين توافر

المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني.

الجدول ٧
نتائج فقرات المجال الأول (العلاقة بين توافر المعلومات الكافية لدى موظفي المصارف في قطاع غزة بفلسطين في التعامل مع عمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي(%)	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	هل لدى موظفي البنك المعرفة والمعلومات الكافية في التعامل مع عمليات غسيل الأموال؟	٤.٦٠	٩٢.١	٣٤.٣٨٤	٠.٠٠٠	٣
٢	لديكم سلطات وتفويض لتنفيذ القوانين والتشريعات للتحقيق في غسيل الأموال من مصادرها المختلفة.	٤.٥٠	٩٠.١	٣١.٥٦٠	٠.٠٠٠	٤
٣	تحصلون حالياً أو حصلتم من قبل على أي مساعدة فنية تتعلق بأي جانب من جوانب الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال.	٤.٧٠	٩٤.١	٣٩.٠٧١	٠.٠٠٠	٢
٤	تحتاجون إلى مساعدة في تقوية نظام العناية الواجبة في التحقق من هوية الزبائن وحفظ السجلات.	٤.٨٠	٩٦.٠	٤٧.٤٠٥	٠.٠٠٠	١
٥	تحتاجون إلى مساعدة لتقوية إطار الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في نطاق اختصاصكم.	٤.٧٠	٩٤.١	٢٧.٩٨٨	٠.٠٠٠	٢
٦	يحمي القانون لديكم الكيانات المبلغة والعاملين فيها من المساءلة المحتملة عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بغسيل الأموال.	٣.٢٠	٦٤.٠	٣.٤٧٩	٠.٠٠١	١٠
٧	يحتفظ البنك بنظم رقابة داخلية للكشف عن مصادر غسيل الأموال.	٤.٣٠	٨٥.٩	٢٩.٧٦٨	٠.٠٠٠	٦
٨	تحتاجون إلى مساعدة في تقوية نظام الضوابط الداخلية في البنك بالنسبة لمكافحة غسيل الأموال.	٤.١٠	٨٢.٠	٢١.٥٠٠	٠.٠٠٠	٨
٩	يحتفظ قسم الأوراق المالية بنظم رقابة داخلية بالبنك للكشف عن عمليات غسيل الأموال.	٤.٢٠	٨٤.٠	٢١.٠٢٩	٠.٠٠٠	٧
١٠	تعتقدون أن موظف البنك لديكم بحاجة إلى تدريب على برامج مكافحة غسيل الأموال.	٤.٥٠	٩٠.١	٢٣.٥٧٠	٠.٠٠٠	٤
١١	عند تنفيذ أوامر تحويلات مالية هل يحتفظ البنك بمعلومات لمن ترسل إليه الحوالة.	٤.٣١	٨٦.١	٢١.٣٧٩	٠.٠٠٠	٥
١٢	تعتقد بأنه من الضروري التزام موظفي البنوك بالمبادئ الأساسية المتعلقة بأساليب غسيل الأموال.	٤.١٠	٨٢.٠	٢١.٥٠٠	٠.٠٠٠	٩
	جميع فقرات المجال	**٤.٣٣**	**٨٦.٧**	**١٠٠.٢١١**	**٠.٠٠٠**	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (١١٠) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ١.٩٩

الفرضية الثانية

"لاتوجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة- فلسطين، فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني".

يبين الجدول ٨ أن آراء أفراد العينة في جميع محتويات فقرات هذا المجال أيجابية، إذ إن الوزن النسبي أكبر من ٦٠% ومستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ لكل فقرة، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أن تراخي إصدار التشريعات والقوانين من قبل سلطة النقد الفلسطينية من شأنه أن يُضعف الرقابة على البنوك ويساعد على وجود ملاذ آمن للمنظمات الإجرامية التي تبحث عن غسيل أموالها القذرة، أنه لدى جهات الرقابة في سلطة النقد الفلسطينية حق تفتيش القطاع المصرفي فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال، وتحتاج سلطة النقد الفلسطينية مساعدة فنية في إعداد مبادئ إرشادية بشأن تطبيق التدابير الوطنية والدولية بسبب حداثة عمل سلطة النقد فيما يتعلق بظاهرة مكافحة غسيل الأموال، وتتوافر لدى الهيئات الرقابية في سلطة النقد الفلسطينية وغيرها سلطة طلب معلومات أو تقارير من القطاع المصرفي، وأن الجهات الرقابية والتنظيمية في سلطة النقد الفلسطينية وضعت برامج رقابية تستند إلى حجم المخاطرة فيما يتعلق بظاهرة مكافحة غسيل الأموال، وان الجهات الرقابية والتنظيمية في سلطة النقد الفلسطينية قدمت مبادئ إرشادية للبنوك فيما يتعلق بالكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بخصوص غسيل الأموال.

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات هذا المجال ٨٨.٤% ومستوى المعنوية يساوى ٠.٠، وهو أقل من ٠.٠٥ قيمة t المحسوبة تساوي ٣١.١٩ ،وهو أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٩ عند درجة حرية "١١٠"، مما يؤكد رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة-فلسطين، فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني.

الجدول ٨

نتائج فقرات المجال الثاني (العلاقة بين قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتفتيش والرقابة على أعمال المصارف في قطاع غزة - فلسطين، فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وحماية الاقتصاد الوطني)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي(٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	هل لدى جهات الرقابة في سلطة النقد الفلسطينية حق التفتيش على القطاع المصرفي فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال؟	٤.٥٠	٩٠.١	٢٣.٥٧٠	٠.٠٠٠	٢
٢	تتوافر لدى الهيئات الرقابية في سلطة النقد الفلسطينية وغيرها سلطة طلب معلومات أو تقارير من القطاع المصرفي.	٤.٤٠	٨٧.٩	٢٢.١٤٣	٠.٠٠٠	٤
٣	هل وضعت الجهات الرقابية والتنظيمية في سلطة النقد الفلسطينية برامج رقابية تستند إلى حجم المخاطرة فيما يتعلق بظاهرة مكافحة غسيل الأموال.	٤.٣١	٨٦.١	٢١.٣٧٩	٠.٠٠٠	٥

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي(٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
٤	هل قدمت الجهات الرقابية والتنظيمية في سلطة النقد الفلسطينية مبادئ إرشادية للبنوك فيما يتعلق بالكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بخصوص غسيل الأموال.	٤.٣٠	٨٥.٩	٢١.٣٢٥	٠.٠٠	٦
٥	هل تحتاج سلطة النقد الفلسطينية مساعدة فنية في إعداد مبادئ إرشادية بشأن تطبيق التدابير الوطنية والدولية بسبب حداثة عمل سلطة النقد فيما يتعلق بظاهرة مكافحة غسيل الأموال.	٤.٤١	٨٨.١	٢٢.٢٤٠	٠.٠٠	٣
٦	إن تراخي إصدار التشريعات والقوانين من قبل سلطة النقد الفلسطينية من شأنه أن يُضعف الرقابة على البنوك ويساعد على وجود ملاذ آمن للمنظمات الإجرامية التي تبحث عن غسيل أموالها القذرة.	٤.٦٠	٩٢.١	٢٥.٤٢٩	٠.٠٠	١
	جميع فقرات المجال	**٤.٤٢**	**٨٨.٤**	**٣١.١٩٠**	**٠.٠٠**	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (١١٠) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ١.٩٩

الفرضية الثالثة

"لاتوجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني".

يبين الجدول ٩ أن آراء أفراد العينة بمحتويات جميع فقرات هذا المجال ايجابية، إذ إن الوزن النسبي أكبر من ٦٠% ومستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ لكل فقرة، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أن التبذير المبالغ فيه وما ينتج عن ذلك من فساد أخلاقي واجتماعي واقتصادي قد أسهم سلباً على الاقتصاد الوطني، وأن قيام البنوك وسلطة النقد الفلسطينية بتعميق أواصر التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام الاقتصادي وغسيل الأموال يسهم في خدمة المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء، وأن الفساد السياسي والإداري وما ينجم عنهما من عدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى أدى إلى انهيار المؤسسات المالية والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، وأن ارتجالية القوانين في البلاد العربية لجلب الأموال وضخها في الاقتصاد الوطني قد ساعد على وجود عمليات غسيل الأموال القذرة، وأن وضع حدود للمسؤوليات والمهام لإيجاد نوع من الرقابة الفعالة من قبل البنوك وسلطة النقد الفلسطينية يساعد على مكافحة غسيل الأموال، وأن التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب الزبائن وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، أثر سلبياً في الاقتصاد الوطني، وأن التكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصالات اسهمت في تطوير عمليات غسيل الأموال بفضل التجارة الإلكترونية، مما يستدعي

من البنوك وسلطة النقد الفلسطينية أن تشدد الرقابة على تحركات الأموال ونقلها من جهة الى أخرى، وان وجود ثغرات في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرر الاقتصاد، قد أدى إلى زيادة غسيل الأموال، كما أثر على الاقتصاد الوطني سلباً، فعمليات غسيل الأموال هي كميات ضخمة من الأموال غير المشروعة تضخ في النشاط الاقتصادي من دون وجود التزام حقيقي من البنوك وسلطة النقد في مواجهتها والتصدي لها.

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات هذا المجال ٨٦.٥% ومستوى المعنوية يساوى ٠.٠ وهو أقل من ٠.٠٥ قيمة t المحسوبة تساوي ٣٠.٧٠٤، وهو أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٩ عند درجة حرية "١١٠"، مما يؤكد رفض الفرضية، أي أنه توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني.

الجدول ٩
نتائج فقرات المجال الثالث (العلاقة بين عدم التزام المصارف وسلطة النقد الفلسطينية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وبين انهيار المؤسسات المالية الناجحة والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي(٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
١	عمليات غسيل الأموال هي كميات ضخمة من الأموال غير المشروعة تضخ في النشاط الاقتصادي من دون وجود التزام حقيقي من البنوك وسلطة النقد في مواجهتها والتصدي لها.	٤.١٠	٨٢.٠	٢١.٥٠٠	٠.٠٠٠	٦
٢	اسهمت التكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصالات في تطوير عمليات غسيل الأموال بفضل التجارة الإلكترونية مما يستدعي من البنوك وسلطة النقد الفلسطينية أن تشدد الرقابة على تحركات الأموال ونقلها من جهة لأخرى.	٤.٢٠	٨٤.٠	٢١.٠٢٩	٠.٠٠٠	٥
٣	إن ارتجالية القوانين في البلاد العربية لجلب الأموال وضخها في الاقتصاد الوطني، قد ساعد على وجود عمليات غسيل الأموال القذرة.	٤.٤٠	٨٧.٩	٢٢.١٤٣	٠.٠٠٠	٣
٤	إن الفساد السياسي والإداري وما ينجم عنهما من عدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى أدى إلى انهيار المؤسسات المالية والتأثير السلبي	٤.٤١	٨٨.١	٢٢.٢٤٠	٠.٠٠٠	٢

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي(٥)	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
	على الاقتصاد الوطني.					
٥	التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب الزبائن وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، أثر سلبياً في الاقتصاد الوطني.	٤.٢١	٨٤.١	٢١.٠٣٠	٠.٠٠٠	٤
٦	إن وجود ثغرات في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرر الاقتصاد، قد أدى إلى زيادة غسيل الأموال، كما أثر على الاقتصاد الوطني سلباً.	٤.٢٠	٨٤.٠	٢١.٠٢٩	٠.٠٠٠	٥
٧	إن التبذير المبالغ فيه وما ينتج عن ذلك من فساد أخلاقي واجتماعي واقتصادي قد اسهم سلباً على الاقتصاد الوطني.	٤.٥٠	٩٠.١	٢٣.٥٧٠	٠.٠٠٠	١
٨	إن ضرورة وضع حدود للمسؤوليات والمهام لإيجاد نوع من الرقابة الفعالة من قبل البنوك وسلطة النقد الفلسطينية يساعد على مكافحة غسيل الأموال.	٤.٤٠	٨٧.٩	٢٢.١٤٣	٠.٠٠٠	٣
٩	إن قيام البنوك وسلطة النقد الفلسطينية بتعميق أواصر التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام الاقتصادي وغسيل الأموال يسهم في خدمة المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء.	٤.٥٠	٩٠.١	٢٣.٥٧٠	٠.٠٠٠	١
	جميع فقرات المجال	**٤.٣٢**	**٨٦.٥**	**٣٠.٧٠٤**	**٠.٠٠٠**	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (١١٠) ومستوى معنوية ٠.٠٥ تساوي ١.٩٩

النتائج والتوصيات

النتائج

جريمة غسيل الأموال تؤثر سلباً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان كافة ومن بدون استثناء.

- § عدم وجود اعتداء على الخصوصية المالية من خلال إفشاء السرية في مثل هذا النوع من الجرائم نظراً لترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في حالة وجود خطر يهدد مصلحة المجتمع.
- § عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى إنهيار القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الناجحة.
- § إن غاسلي الأموال القذرة يقومون بإيداع أموالهم لدى بلد خارجي يتوافر فيه العديد من المزايا التي تتمثل في عدم وجود ضرائب على الدخل، مع إنعدام

الرقابة على البنوك وسهولة تأسيس أو شراء الشركات والاستقرار السياسي والنقدي، مع توافر الاتصالات الحديثة.

§ إن البنوك في الوقت الحاضر أصبحت الوسيط الخصب والملاذ الآمن الذي تنمو فيه وتتكاثر عمليات غسيل الأموال، ولاسيما عندما تجد الأموال القذرة حضناً دافئاً من السرية المصرفية، يمنع أي جهة من الإطلاع على حسابات الزبائن.

§ إن المنظمات الإرهابية لا تهدف من عمليات غسيل الأموال إلى مساعدة الدول النامية في تنميتها الاقتصادية، بل إلى استغلال هذه الدول واتخاذها مركزاً لها في تحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة في إضفاء صفة الشرعية على أموالها القذرة.

§ عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى إفساد العاملين في البنوك بل السيطرة على البنوك نفسها بقصد تسهيل غسل هذه الأموال القذرة، وهذا من شأنه أن يفسد سمعة المؤسسات المالية في الدولة والمسؤولين فيها.

§ ارتبطت عمليات غسيل الاموال ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، وعلى الأخص جرائم المخدرات والتهريب والرشوة والسطو المسلح واختلاس الأموال العامة والتهرب الضريبي وجميع صنوف الاتجار غير المشروع في السلع والخدمات اذ تدر مثل هذه الجرائم على مرتكبيها أموالاً طائلة.

§ التطورات في مجال الاتصالات والمعلومات الناتجة عن الثورة التكنولوجية، اسهم في تسريع عمليات غسيل الأموال من خلال الشبكات الالكترونية العالمية، كذلك فإن العولمة بفضل ما توفره من سهولة انتقال البضائع والمسافرين تنتج أموالاً نقدية تعبر الحدود، ومنها أموال الجرائم التي تمقتها كل الشرائع السماوية.

§ إن التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب الزبائن وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق الأسعار للفائدة الدائنة وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، كل ذلك أدى إلى تنامي أنشطة غسيل الأموال.

§ إن الآثار المترتبة على غسيل الأموال يؤدي إلى ضرب وزعزعت الاقتصاد الوطني والدولي كما يؤدي إلى ضرب وتخريب المشاريع الاقتصادية الناجحة، كما تعمل على وجود تذبذبات وهزات في الأسواق المالية ولاسيما الناشئة منها، مما يؤدي إلى انهيار النظام المالي.

التوصيات

§ ضرورة حظر استخدام الشيكات لحاملها في مشروعات المعاملات المالية فيما تزيد قيمته عن حدٍ معين إلا عن طريق جهات مأذون لها ذلك قانوناً.

§ ضرورة وضع شروط لتمويل الشركات والمشروعات، وإعداد سجل للوكالات العقارية ومؤسسات السمسرة، ومؤسسات تمويل الأسهم والسندات ومؤسسات الاستثمار، ومؤسسات التأمين والوسطاء الذين يعملون في التمويل.

- § ضرورة إنشاء وحدات رقابة خاصة على أنشطة جماعات التجارة غير المشروعة ولاسيما المتعلقة بغسيل الأموال.
- § ضرورة التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة غسيل الأموال والجرائم الاقتصادية الأخرى بصفة عامة، اذ إنه توجد عصابات دولية تتخذ لها مقررات متعددة في دول مختلفة كعصابات التهريب وتزوير النقد.
- § ضرورة لفت نظر المواطنين للأخطار الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الضارة، باعتبار أن عدم مبالاتهم يساعد على انتشار مثل هذه الجرائم وتقضي على استثماراتهم والحاق الضرر بالاقتصاد الوطني بصفة عامة.
- § ضرورة خلق آلية قانونية بما يضمن التصدي لمجرمي غسيل الأموال، وذلك عن طريق إصدار قوانين تكافح عمليات غسيل الأموال.
- § ضرورة عقد دورات وندوات مستمرة أثناء الخدمة لموظفي البنوك في مجال أخلاقيات الوظيفة العامة والمساءلة العامة، تكفل محتوياتها توعيتهم بقيامهم بواجباتهم على نحو يكافح عمليات غسيل الأموال القذرة.
- § ضرورة قيام المصارف باعتماد سياسة التقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحليل مخرجاتها، وفي هذا الإطار فإن تقارير الإيداعات والسحوبات وتقارير النقد الخارجي والمقاصة وتقارير الحوالات مع بيان مصادرها، وتحديد البنك الأول الذي استلم النقد من العميل، وتقارير الائتمان والإقراض وغيرها تسهم عند مراجعتها وتحليلها من قبل الخبراء المصرفيين في كشف العمليات المريبة والتحرك الفوري إذا تبين وجود فعل غير مشروع.
- § ضرورة قيام المصارف بتعميم الأدلة التوجيهية لمكافحة غسيل الأموال على موظفيها كافة وعدم حصرها فقط في الإدارة العليا لهذه المصارف، لأن أكبر عمليات غسيل الأموال كشفت في الغالب من قبل موظفين حذقين لاحظوا أنشطة مريبة سواء على الزبائن أو أشخاص إدارات المصارف.
- § ضرورة التحري المتواصل عن سير المنتوجات المصرفية ولاسيما تلك التي تدخل فيها كمية من النقود الإلكترونية، وكذلك مراقبة الاقتراض وإعادة الاقتراض بقصد الحصول على المعلومات الضرورية عن العميل الذي يطالب بقروض مقابل ضمانات ورهونات وغير ذلك.
- § ضرورة التزام موظفي المصارف بمختلف رتبهم ومواقعهم في مراكز المسؤولية بالمبادئ الأساسية والمتعلقة بأساليب مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. الحمود، إبراهيم، ٢٠٠٠، "ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني"، ندوة عقدتها مجلة الحقوق تصدر عن مجلس النشر العلمي، العدد ٣، جامعة الكويت.

٢. الخريشة، أمجد سعود قطيفان، ٢٠٠٦، "جريمة غسيل الأموال- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٦، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

٠٣. أبو العلاء، الأخضر عزي، ٢٠٠٥، "ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك من وجهة نظر الفكر الإسلامي"، مجلة الجندول، العدد ٢٤، سبتمبر، ٢٠٠٥، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جمهورية الجزائر.
٠٤. العمري، أحمد، ٢٠٠٠، "جريمة غسيل الأموال- نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية"، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٠٥. السعد، صالح، ٢٠٠٣، "غسيل الأموال: مصرفياً، أمنياً، وقانونياً"، بدون دار نشر، ٢٠٠٣.
٠٦. الراهون، محمد حافظ، ٢٠٠٢، "عمليات غسيل الأموال: مفهومها، خطورتها، واستراتيجية مكافحتها"، مجلة الأمن والقانون، العدد ٢، ٢٠٠٢.
٠٧. الأحمدي، عصام الدين، ٢٠٠٠، "ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية واهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٣٦، مجلد ٢٠، أغسطس ٢٠٠٠.
٠٨. أبو بصل، أحمد، ٢٠٠٣، "غسيل الأموال في الفقه الإسلامي"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٢٥، يونيو ٢٠٠٣، دُبي، الإمارات العربية المتحدة.
٠٩. الخضري، محسن أحمد، ١٩٩٧، "الديون المتعثرة- الأسباب والعلاج"، إتيراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٠. العلالي، حسن، ٢٠٠٠، "مسئولية البنوك في غسيل الأموال"، نسخة إلكترونية، صحيفة الوطن الكويتية، تاريخ الزيارة في ٢٠٠٦/١٠/١.
١١. القسوس، رمزي، ٢٠٠٢، "غسيل الأموال جريمة العصر"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٢. حمدي، عبد العظيم، ١٩٩٩، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، دار الزهراء، ١٩٩٩، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٣. حمدي، عبد العظيم، ٢٠٠١، "غسيل الأموال في مصر وكيفية الحد من هذه الظاهرة"، مجلة آخر ساعة القاهرية، العدد ٣٤٥٠، يوليو، ٢٠٠١، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٤. صدقي عبد الرحمن، ٢٠٠٤، "غسيل الأموال الجريمة والمواجهة"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٣٥، ٢٠٠٤، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٥. طاهر، مصطفى، ٢٠٠٢، "المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات"، ٢٠٠٢، ص. ٢٥٢ وما بعدها، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٦. عبد المولى، سيد، ١٩٩٦، "عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٤، العدد ٢٨.
١٧. عمار، ماجد، ٢٠٠٥، "مشكلة غسيل الأموال وسرية الحسابات المصرفية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، ٢٠٠٥، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٨. عبد الخالق، أحمد ١٩٩٧، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، الناشر دار المعارف، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
١٩. عوض، رضا، ٢٠٠٦، "دور الحكومة في انتشار جرائم غسيل الأموال"، نسخة الكترونية، تاريخ الزيارة في ٢٠٠٦/١٢/٣.
٢٠. غالب، عبد القادر، ٢٠٠٠، "غسيل الأموال- دراسة قانونية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد ٢، العدد ٢٣٢، ٢٠٠٠.
٢١. قشقوش، هدى حامد، ١٩٩٨، "جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي"، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
٢٢. مدحت، صادق، ١٩٩٧، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٧، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٢٣. محمود، خالد، ٢٠٠٤، "أموال أكثر بياضاً"، مجلة إسلام أون لاين، يناير ٢٠٠٤، العدد ١٠٠.
٢٤. محمدين، جلال، ٢٠٠١، "دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٢٥. محمود، سعيد الخالق، ١٩٩٩، "غسيل الأموال والاقتصاد الخفي"، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٠، سبتمبر ١٩٩٩، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢٦. كامل، مهـا، ٢٠٠١، عمليات غسيل الأموال- دراسـة تحليليـة"، رسـالة ماجستير غير منـشورة، كليـة التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربيـة.
٢٧. كويرك، بيتر. ج (بدون تاريخ)، "غسيل الأموال يثير الشكوك في الاقتصاد الكلي".
WWW.alwatan.Com/graphics/2000/oct.1.10/heads/ots.htm
WWW.egyptiangreens.com

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية

1. Aullier, Joel (1994), "Macro Economie", Editions Economic, Paris, 1994, (www.local.attac.org/romane).
2. Henniessai, Ahmed (1992), "Sur Lecomomie Parallèle en Algérie", ENAG, 1992.
3. Jack Blum, A. (1999), "Financial Havens, Banking Secrecy and Money Laundering", United Nations Publications, New York, 1999.
4. Michael Levi (2000), "Money Laundering and Precedes of Crime", Journal of Money Laundering Control, Vol. 3, No (3), (Winter 2000).